



الرقم ٥٣ / ٣ / ٢٠١٧ / ٤٣
التاريخ
الموافق ٢٠١٧ / ١١ / ١٧

معالي

سماحة

عطوفة

الموضوع: الأمر المالي العام رقم (1) لسنة 2017 لشهر كانون الثاني.

نظراً لتأخر إقرار مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2017 إلى ما بعد ابتداء السنة المالية، واستناداً إلى المادة (113) من الدستور، سيتم الإنفاق بأوامر مالية شهرية بنسبة (12/1) من مخصصات السنة المالية 2016 لشهر كانون الثاني والى حين صدور قانون الموازنة العامة لسنة 2017.

أرجو الإيعاز لمن يلزم بتزويدي بالحوالات المالية لمواد النفقات الجارية استناداً لنص أحكام المادة (6/أ) من قانون الموازنة رقم (3) للسنة المالية 2016 والتي تنص على أن يتم الإنفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءً على أوامر مالية عامة و/أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،،

وزير المالية/الموازنة العامة
عمر ملخص

نسخة/معالي وزير المالية
نسخة/عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

م.ان.ع
الأمر المالي العام 2017